

مرسوم رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠١
بالتصديق على اتفاقية بشأن التشجيع
والحماية المتبادلة للاستثمارات
بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال*

نحن حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر ،
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المواد
(٢٣) ، (٢٤) ، (٣٤) منه ،
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي الخامس لعام
١٩٩٨ ، المنعقد بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٩٨ ، بالموافقة على اتفاقية بشأن
التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة
جمهورية السنغال ، الموقعة بمدينة دكار بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٩٨ ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثامن من شهر ربيع الأول عام
١٤٢٠ هجرية ، الموافق للثاني والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٩٩ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير المالية والاقتصاد والتجارة ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين
حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال ، الموقعة بمدينة دكار بتاريخ
١٠ / ٦ / ١٩٩٨ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون وفقاً
للمادة (٢٤) من النظام الأساسي المؤقت المعدل .

* الجريدة الرسمية العدد الأول في ٢١ / ١ / ٢٠٠٢ .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٤ / ٨ / ١٤٢٢ هـ
الموافق : ٣١ / ١٠ / ٢٠٠١ م

**اتفاقية بشأن
التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
بين
حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال**

إن حكومة دولة قطر

وحكومة جمهورية السنغال

المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ،
رغبة منهما في زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي بينهما وخاصة في مجال
الاستثمار من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد
الآخر ،

وإيماناً منهما بأن تشجيع وحماية الاستثمارات سيؤدي إلى تنشيط تدفق
رأس المال والتقنية وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية لكلا الطرفين المتعاقدين ،

وتقديرهما منهما بأن توفير معاملة منصفة وعادلة للإستثمار لهو أمر مرغوب
فيه لما يؤدي اليه من الحفاظ على إطار مستقر للإستثمار والاستخدام الأمثل
للموارد الاقتصادية ،

قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (1)

تعريف

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض السياق معنى آخر :

- ١ - المستثمر :
 - أ - الأشخاص الطبيعيون الذين يعدون وفقاً لمركزهم القانونية مواطنين لأي من الطرفين المتعاقدين طبقاً للقانون الساري فيها .
 - ب - الحكومة أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الشركات أو المنشآت أو جمعيات رجال الاعمال المؤسسة أو المنشأة وفقاً للقانون الساري لدى أي من الطرفين المتعاقدين والتي يقع مركزها الرئيسي في اقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ٢ - ١ - الاستثمار :
 - جميع أنواع الاصول ، وعلى وجه الخصوص دون الحصر ، ما يلي :
 - ١ - الأسهم أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في الشركات .
 - ٢ - العائدات المعاد استثمارها والمطالبات بالاموال أو الحقوق الأخرى ذات القيمة المالية المتعلقة بالاستثمار .
 - ٣ - الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق الأخرى مثل الرهن العقاري وحق الامتياز ورهن المنقول وأي حقوق أخرى مماثلة وفقاً لتعريفها في قوانين وأنظمة الطرف المتعاقد الذي تقع هذه الاموال في اقليمه
 - ٤ - الحقوق الصناعية وحقوق الملكية الأدبية وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والشهرة والخبرة الفنية وأي حقوق أخرى مماثلة .

٥ - إمتيازات الاعمال التي تمنح بموجب القانون أو العقد بما في ذلك الامتيازات الخاصة بالموارد الطبيعية .

ب - تنطبق المصطلحات سالفه الذكر الى جميع الاستثمارات المقامة طبقاً للقوانين واللوائح النافذة في اقليم الطرف المتعاقد المقام عليه الاستثمارات وكذا في منطقته البحرية . وتعني المنطقة البحرية المياه الاقليمية والمنطقة المتاخمة التي تمتد وراء حدود المياه الاقليمية لكل من الطرفين المتعاقدين والتي يملكان عليها وفقاً للقانون الدولي ، حقوق سيادة وسلطة قضائية لأغراض التنقيب والاستغلال والحفاظ على المصادر الطبيعية . ويشمل مصطلح " الاستثمارات " جميع الاستثمارات المقامة على اقليم هذا الطرف المتعاقد قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

٣ - العائدات :

الأموال الناتجة عن الاستثمار ، وتشمل على وجه الخصوص دون الحصر الارباح والفوائد وارباح الاسهم ، ويتمتع عائد الاستثمار في حالة اعادة استثماره بنفس الحماية التي يتمتع بها الاستثمار الاصلي .

مادة (٢)

تشجيع وحماية الاستثمار

١ - يشجع كل طرف متعاقد ، في اطار قوانينه ولوائحه النافذة ، بالاستثمار في اقليمه ومنطقته البحرية وممارسة النشاطات المتصلة بهذا الاستثمار لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر ، على اساس ان لا تقل افضليته عن المعاملة التي يمنحها في الحالات المماثلة لاستثمارات مستثمريه في غير الحالات المقصورة عليهم أو مستثمري الدولة الاكثر رعاية .

٢ - يضمن كل من الطرفين المتعاقدين ، علي اقليمه ومنطقته البحرية ، معاملة عادلة ومنصفة ، وفقاً لمبادئ القانون الدولي ، للاستثمارات التي يقيمها مستثمرو الطرف الاخر ، ويتعهد بأن يعمل على الا يعوق ممارسة الطرف الآخر هذا الحق .

٣ - مع مراعاة قوانين ولوائح الطرفين المتعاقدين المنظمة لدخول واقامة وعمل الاجانب :

أ - يرخص لمواطني أي من الطرفين المتعاقدين بالدخول والاقامة في اقليم الطرف الاخر ومنطقته البحرية ، لغرض إنشاء أو تنمية أو إدارة أو تقديم المشورة في العمليات الاستثمارية ، والتي يكون اولئك المواطنون أو المستثمرون الذين يستخدمونهم قد ساهموا في رأس مالها او في مواردها الاخرى .

ب - يرخص للشركات ، المؤسسة طبقاً لقوانين ولوائح أحد الطرفين المتعاقدين ، والتي تشكل استثماراً لمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر ، بحرية تعيينها لمديرين وموظفين فنيين بصرف النظر عن جنسياتهم .

٤ - لاتسري الأحكام المنصوص عليها في البند السابقة على الامتيازات التي يمنحها اي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بموجب اشتراكه في اي من الاتفاقيات التالية :

أ - الاتفاقيات المتعلقة باتحادات جمركية ، أو مناطق تجارة حرة ، أو اسواق مشتركة قائمة في الحال أو في المستقبل ، أو المنظمات الاقتصادية أو الاقليمية ، أو أي اتفاقيات دولية مماثلة .

ب - الاتفاقيات المتعلقة بالمسائل الضريبية .

مادة (٣)

نزع الملكية والتعويض

- ١ - لا تخضع الاستثمارات ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لنزع الملكية أو للتأميم أو لأي إجراء ذو أثر مماثل ، ما لم يكن ذلك للمنفعة العامة ، وبطريقة غير تمييزية ، ولقاء تعريض عاجل ومناسب وفقاً للإجراءات القانونية والمبادئ العامة المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة .
- ٢ - يكون التعويض معادلاً للقيمة الاقتصادية الحقيقية للإستثمار المنزوع ملكيته أو المؤمم وقت نزع الملكية أو التأميم أو اعلانها ، ويقدر وفقاً لوضع اقتصادي عادي وسابق على أي تهديد بنزع الملكية أو التأميم .
ويدفع التعويض المستحق دون تأخير ، ولكن متمنعاً بحرية التحويل ، وينتج عن هذا التعويض ، حتى تاريخ السداد ، فوائد تحسب تبعاً لسعر الفائدة السائد فيما بين مصارف لندن (ليبور) .
- ٣ - في حالة تعرض استثمارات اي من مستثمري الطرفين المتعاقدين لخسائر وقعت في اقليم الطرف المتعاقد الآخر أو منطقتة البحرية نتيجة حرب ، أو نزاع مسلح ، أو اضطرابات مدنية أو أي أحداث أخرى مماثلة ، يمنح ذلك الطرف مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يحظى بها مستثمروه في غير المجالات المقصورة عليهم أو مستثمرو الدولة الاكثر رعاية ، وذلك وفقاً للإجراءات التي يتخذها بشأن خسائر تلك الاستثمارات .

مادة (٤)

التحويلات

- ١ - يرخص كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر بحرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراته دون تأخير غير مقبول من وإلى اقليمه وتشمل هذه التحويلات :
- أ - العائدات
 - ب - حصيلة بيع أو تصفية كل أو بعض الاستثمار .
 - ج - التعويض المنصوص عليه في المادة (٣) من هذه الاتفاقية .
 - د - سداد أصل القروض المتصلة بالاستثمارات وفوائدها .
 - هـ - الرواتب والأجور والانتعاب الاخرى التي يتلقاها مواطنوا أحد الطرفين المتعاقدين نظير عملهم على اقليم الطرف المتعاقد الاخر أو منطقتة البحرية في استثمار مرخص به .
 - و - حصيلة المبالغ الناجمة عن تسوية منازعات الاستثمار .
- ٢ - تتم التحويلات بالعملة انقابلة للتحويل التي تم بها الاستثمار ، أو اي عملة أخرى قابلة للتحويل يوافق عليها المستثمر بسعر الصرف الساري في تاريخ التحويل .

المادة (٥)

الحلول

- ١ - إذا كانت استثمارات مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين مؤمناً عليها ضد المخاطر غير التجارية بموجب نظام خاص ، فإن حلول المؤمن لديه الناشئ، عن شروط اتفاق التأمين يكون معترفاً به من الطرف المتعاقد الآخر .

٢ - لا يحق للمؤمن لديه ممارسة أي حقوق أخرى غير تلك التي يحق للمستثمر ممارستها .

مادة (٦)

حدود موانع الاتفاقية

لاتقيد هذه الاتفاقية من :

- أ - أحكام القوانين والانظمة والممارسات والاجراءات والقرارات الادارية ، أو الاحكام القضائية لأي من الطرفين المتعاقدين .
- ب - الالتزامات القانونية الدولية .
- ج - الالتزامات الخاصة بأي من الطرفين المتعاقدين ، بما في ذلك تلك الواردة في اتفاقية للإستثمار أو ترخيص بالاستثمار ، متى كانت تخول استثمارات أو نشاطات متصلة بمعاملة أكثر تفضيلاً من تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية في الاوضاع المعادلة .

مادة (٧)

ما يخرج عن نطاق الاتفاقية

- ١ - لا تحول هذه الاتفاقية دون تطبيق أي من الطرفين المتعاقدين للإجراءات اللازمة للمحافظة على النظام العام والآداب ، أو القيام بالتزاماته بالحفاظ أو إحلال السلام والأمن الدوليين ، أو حماية مصالحه الامنية الاساسية .

٢ - لا تحول هذه الاتفاقية دون إتخاذ أي من الطرفين المتعاقدين لإجراءات خاصة تتعلق بإنشاء الاستثمارات ، بشرط أن لا تخل بجوهر أي من الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

مادة (٨)

الضرائب

مع مراعاة كل طرف متعاقد لتشريعاته الضريبية ، يسعى كل منهما الى تحقيق الانصاف والعدالة في المعاملة الضريبية لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

مادة (٩)

تسوية المنازعات بين احد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف الآخر

١ - أي منازعة قانونية تنشأ مباشرة عن استثمار بين أي من الطرفين المتعاقدين وأحد مستثمري الطرف الآخر ، يتم تسويتها ودياً بين طرفيها المعنيين .

٢ - اذا لم تتم تسوية هذه المنازعة خلال ستة أشهر من تاريخ اثارتها من أي من طرفي المنازعة ، فإنه يتم تسويتها ، بناء على طلب أي من هذين الطرفين ، عن طريق المحكمة المختصة في الطرف المتعاقد المقام الاستثمار على اقليمه أو منطقتة البحرية .

٣ - إذا تعلقت المنازعة القانونية بمقدار التعويض المنصوص عليه في البند ٢ من المادة (٣) من هذه الاتفاقية ، ولم يتم تسويتها ودياً خلال ستة أشهر من تاريخ اثارها من أي من طرفي المنازعة ، فإنه يحق لأي منهما عرضها على هيئة تحكيم ، تشكل في كل حالة على حدة ، من ثلاثة أعضاء يعينون على النحو التالي :

خلال شهرين من طلب التحكيم يعين كل طرف عضواً في الهيئة ، وخلال شهرين من تعيينهما يتفق العضوان على العضو الثالث الذي يعمل رئيساً للهيئة على ان يكون منتصباً بجنسيته لدولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين ، ولا يسري هذا البند في حالة اختيار المستثمر لتسوية هذه المنازعة اللجوء للمحكمة المختصة المبينة في البند (٢) من هذه المادة .

وإذا لم تتم التعيينات خلال المدد المبينة في الفقرة السابقة ، يجوز لأي من طرفي المنازعة أن يطلب من الأمين العام للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار إجراء التعيينات اللازمة .

وتصدر الهيئة قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون قراراتها نهائية وملزمة للطرفين ، ويتحمل كل طرف تكاليف العضو الخاص به في الهيئة وتكاليف تمثيله في مجريات التحكيم ، ويتقاسم الطرفان بالتساوي بينهما تكاليف رئيس الهيئة وباقي التكاليف ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك ، وتطبق بالنسبة لإجراءاتها قواعد تحكيم ال (يونسترال) ، وتطبق بالنسبة لموضوع المنازعة قانون الطرف المقام الاستثمار على اقليمه أو منطقتة البحرية ، ويكون مكان التحكيم مقر " المحكمة الدائمة للتحكيم " بلاهاي (هولندا) .

مادة (١٠)

تسوية المنازعات بين الطرفين

- ١ - يسعى الطرفان المتعاقدان بحسن نية و بروح من التعاون الى التوصل لتسوية عاجلة وعادلة لأي منازعة تقع بينهما تتعلق بتفسير أو تطبيق أو انتهاء هذه الاتفاقية ، وفي هذا الخصوص يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات مباشرة وهادفة للتوصل الى مثل هذه التسوية ، وإذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان الى اتفاق خلال ستة أشهر من تاريخ اثاره المنازعة يجوز تقديم المنازعة - بناء على طلب اي من الطرفين المتعاقدين - الى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء .
- ٢ - يعين كل طرف متعاقد خلال شهرين من تاريخ تسلم الطلب ، محكماً ، ويختار هذان المحكمان محكماً ثالثاً لرئاسة الهيئة يكون منتصباً بجنسيته لدولة ثالثة ، وفي حالة فشل أي من الطرفين المتعاقدين في تعيين محكمة خلال المدة المحددة ، يجوز للطرف المتعاقد الآخر أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين محكم .
- ٣ - إذا لم يتوصل المحكمان الى اتفاق حول اختيار الرئيس خلال شهرين من تعيينهما يعين الرئيس - بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين - من قبل رئيس محكمة العدل الدولية .
- ٤ - إذا تعذر على رئيس محكمة العدل الدولية اداء المهمة المنصوص عليها في الحالات المبينة في البندين (٢) ، (٣) من هذه المادة ، أو إذا كان

رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين ، فإن قرار التعيين يتخذ من قبل نائب رئيس محكمة العدل الدولية ، وإذا كانت هناك موانع تحول دون أداء نائب الرئيس لهذه المهمة أو كان من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين ، فإن قرار التعيين يتخذ من قبل عضو المحكمة الذي يليه في المرتبة على الا يكون من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين .

٥ - تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الاصوات ، وتكون قراراتها نهائية وواجبة التنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين . وتطبق المحكمة بالنسبة لإجراءاتها قواعد تحكيم ال (يونسترال) ، وتطبق بالنسبة لموضوع الخلاف أحكام هذه الاتفاقية ، وما تقتضيه من أحكام القانون الدولي ، ويكون مكان التحكيم لاهاي (هولندا) أو ستوكهولم (السويد) .

٦ - تقدم جميع الطلبات وتستكمل جميع جلسات الاستماع خلال ثمانية اشهر من تاريخ اختيار المحكم الثالث ما لم يتفق على خلاف ذلك ، وتصدر الهيئة قرارها خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلبات النهائية أو تاريخ اغلاق جلسات الاستماع ايهما يكون لاحقاً للآخر

٧ - يتحمل الطرفان المتعاقدان بالتساوي بينهما المصاريف الخاصة بالرئيس والمحكمين الآخرين وتكاليف الاجراءات الاخرى ، ومع ذلك يجوز للهيئة أن تقرر تحميل أحد الطرفين المتعاقدين بنسبة أعلى من التكاليف .

٨ - لا يجوز تقديم منازعة الى هيئة تحكيم وفقاً لأحكام هذه المادة ، اذا كانت ذات المنازعة قد قدمت الى هيئة تحكيم أخرى بموجب أحكام المادة (٩)

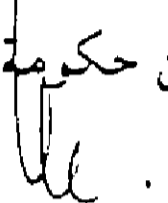
وما زالت منظورة أمام تلك الهيئة ، ولا يؤثر هذا على الدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة بين الطرفين المتعاقدين .


مادة (١١)

نفاذ الاتفاقية

- ١ - يعمل بهذه الاتفاقية من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية ، وتظل سارية المفعول لمدة عشر سنوات ، وتجدد لمدة مماثلة ما لم تنهي وتستمر ما لم تنه وفقاً للبند (٢) من هذه المادة ، وتسري على الاستثمارات القائمة وقت دخولها حيز التنفيذ وتلك التي تنام فيما بعد .
- ٢ - يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية في نهاية مدة العشر سنوات أو في أي وقت لاحق باخطار كتابي يوجه للطرف المتعاقد الآخر برغبته في الانهاء قبل سنة منه .
- ٣ - يجوز تعديل هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين المتعاقدين كتابة ، ويعمل بهذا التعديل من تاريخ اخطار أحد الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر بإكماله لجميع المتطلبات الخاصة بدخول ذلك التعديل الى حيز التنفيذ .
- ٤ - عند انتهاء مدة نفاذ هذه الاتفاقية تستمر الاستثمارات الخاضعة لأحكامها التي أقيمت قبل تاريخ الانتهاء بالتمتع بالحماية المقررة بموجب هذه الاحكام لمدة اضافية قدرها عشر سنوات من تاريخ انتهائها .

وقعت هذه الاتفاقية في دكار بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٩٨ من نسختين أصليتين
بكل من اللغة العربية واللغة الفرنسية ويكون لكل منهما ذات الحجية .

عن حكومة جمهورية السنغال


عن حكومة دولة قطر


ACCORD
RELATIF A LA PROMOTION
ET
A LA PROTECTION MUTUELLES DES
INVESTISSEMENTS
ENTRE LE GOUVERNEMENT DE L'ETAT
DU QATAR
ET
LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE
DU SENEGAL
=====

Le Gouvernement de la République du Sénégal et le Gouvernement de l'Etat du Qatar, ci-après dénommés "Parties contractantes",

DESIREUX de renforcer la coopération économique entre les deux Etats notamment en ce qui concerne les investissements réalisés par les investisseurs de l'une des Parties dans le territoire de l'autre Partie ;

RECONNAISSANT que la promotion et la protection de ces investissements favoriseront le flux de capitaux et le transfert de technologie entre les deux pays dans l'intérêt du développement économique ;

ADMETTANT qu'il est souhaitable de définir un régime des investissements juste et équitable en vue de maintenir un cadre d'investissement stable et d'utiliser de manière optimale les ressources économiques ;

SONT CONVENUS DE CE QUI SUIT :

ARTICLE PREMIER

DEFINITIONS

Aux fins du présent Accord et à moins qu'il n'en soit décidé autrement, les termes et expressions ci-après sont définis comme suit :

- 1.- Le terme "investisseur" signifie :*

- a)- *Les personnes physiques ressortissantes de l'une ou l'autre Partie contractante conformément à la loi en vigueur dans ce pays.*

- b)- *Les gouvernements, les organismes gouvernementaux, compagnies commerciales, sociétés, entreprises ou associations professionnelles constitués en sociétés ou créés aux termes de la loi en vigueur dans l'une ou l'autre Partie contractante et ayant leur siège social dans le territoire de la Partie contractante.*

2.- *Le terme "investissement" signifie :*

- a)- *Toute sorte d'actifs notamment les suivants entre autres :*
 - i)- *actions ou toute forme de participation aux compagnies ;*

 - ii)- *bénéfices réinvestis, prétentions monétaires ou autres droits à valeur financière en rapport avec un investissement ;*

 - iii)- *biens meubles ou immeubles ainsi que tous les autres droits tels que les hypothèques, privilèges, nantissements, et autres droits similaires tels que définis conformément aux dispositions législatives et réglementaires de la Partie sur le territoire duquel se trouve la propriété ;*

- iv)- *droits de propriété industrielle et intellectuelle, brevets, modèles industriels, marques de fabrique, fonds de commerce, connaissances techniques ou tous les autres droits similaires ;*
- v)- *franchises commerciales accordées par la Loi aux termes du contrat, notamment celles relatives aux ressources naturelles ;*
- b)- *Ces termes concernent tout investissement réalisé conformément aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur dans le territoire et la zone maritime de la Partie contractante qui accueille les investissements. Zone maritime signifie les eaux territoriales et la zone voisine qui s'étend au-delà des eaux territoriales des deux Parties et sur lesquelles il leur appartient, conformément à la juridiction et au droit international, la prospection, l'exploitation et la préservation des ressources naturelles. Le terme "investissement" couvre les investissements effectués dans le territoire de cette Partie avant et après l'entrée en vigueur du présent Accord.*
- 3.- *Le terme "revenu" signifie les sommes rapportées par un investissement notamment, et non exclusivement, le profit, l'intérêt et les dividendes. Les revenus réinvestis jouissent de la même protection qu'un investissement.*

ARTICLE 2

PROMOTION ET PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

- 1.- *Chaque Partie contractante permet à l'autre Partie contractante d'investir dans son territoire et dans sa zone maritime et de se livrer à des activités appropriées sur une base non moins favorable à celle concédée, dans des situations similaires, aux investissements de ses investisseurs dans des zones qui ne leur sont pas exclusivement réservées ou aux investisseurs de l'Etat le plus favorisé dans le cadre de ses lois et règlements en vigueur.*
- 2.- *Chaque Partie contractante réserve, conformément au principe du droit international, un régime juste et équitable aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante sur son territoire ou zone maritime et s'assure qu'il ne sera fait aucun obstacle à l'exercice du droit ainsi reconnu.*
- 3.- *Sous réserve des dispositions législatives et réglementaires des parties relatives à l'entrée, au séjour et à l'emploi d'étrangers,*
 - a)- *les ressortissants de l'une ou l'autre Partie contractante sont autorisés à entrer et à s'établir dans le territoire de l'autre Partie contractante et dans sa zone maritime dans le but d'y servir de conseils, d'y créer, développer, gérer des opérations d'investissements dans lesquelles ces ressortissants ont contribué par l'apport de capitaux ou d'autres ressources.*

- b)- *Les compagnies légalement créées conformément aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur dans l'une des Parties contractantes et qui constituent des investissements réalisés par des investisseurs de l'autre Partie contractante sont autorisées à engager un personnel d'encadrement technique de leur choix sans tenir compte de la nationalité.*
- 4.- *Les dispositions prévues dans les paragraphes précédents n'ont pas d'effet vis-à-vis des privilèges accordés par l'une ou l'autre Partie contractante aux investisseurs d'un tiers en vertu de sa participation à l'un quelconque des accords ci-après :*
- a)- *accords relatifs aux unions douanières existantes ou futures, aux zones de libre échange des organisations économiques, régionales ou accords internationaux similaires ;*
- b)- *accords partiellement ou entièrement relatifs aux impôts.*

ARTICLE 3

EXPROPRIATION ET INDEMNISATION

- 1.- *Les investissements ne sont soumis, ni directement, ni indirectement, à un acte d'expropriation ou de nationalisation, ni à quelque autre procédure à effet similaire, sauf s'il s'agit d'un acte d'intérêt public et non discriminatoire et à condition*

qu'une indemnisation prompte et adéquate soit payée conformément aux procédures juridiques et aux principes généraux du régime spécifié dans le paragraphe 2 du présent article.

- 2.- Ladite indemnisation est l'équivalent de la valeur économique réelle de l'investissement exproprié au moment de son expropriation ou de sa déclaration ; elle est évaluée par rapport à la situation économique normale qui a prévalu avant la menace d'expropriation. L'indemnité due sera versée immédiatement sans frais de transfert et les intérêts produits seront calculés conformément au taux interbancaire offert à Londres (LIBOR).*
- 3.- Lorsque les investissements de l'une ou l'autre Partie contractante subissent des pertes dans le territoire de l'autre Partie ou dans sa zone maritime par suite de guerre, d'un quelconque autre conflit armé, d'émeutes ou d'autres événements de ce genre, cette Partie consent aux investisseurs de l'autre Partie un traitement au moins égal à celui dont bénéficie ses investisseurs dans des zones non exclusivement réservées à ces derniers ou aux investisseurs de l'Etat le plus favorisé conformément aux procédures qu'elle adopte concernant des pertes que ces investissements subissent.*

ARTICLE 4

RAPATRIEMENT ET TRANSFERT

- 1.- *Chaque Partie contractante permettra à l'autre Partie contractante d'effectuer en toute liberté et sans retard excessif des investissements à l'intérieur et hors de son territoire. Sont concernés par ces transferts :*
 - a)- *les revenus ;*
 - b)- *les recettes provenant de la vente ou liquidation de tout ou partie de l'investissement ;*
 - c)- *l'indemnisation conformément à l'article 3 du présent Accord.*
 - d)- *les remboursements de prêts et les intérêts générés par ces prêts en rapport avec ces investissements ;*
 - e)- *les salaires, émoluments et autres rémunérations perçus par les ressortissants de l'une des Parties contractantes pour services rendus dans la réalisation d'un investissement autorisé dans le territoire de l'autre Partie ou dans sa zone maritime ;*

f)- les paiements effectués suite à un différend portant sur l'investissement.

2.- Les transferts se font avec la monnaie convertible utilisée lors de l'investissement ou avec toute autre monnaie convertible, avec le consentement de l'investisseur, et au taux de change en vigueur à la date du transfert.

ARTICLE 5

SUBROGATION

1.- Si l'investissement effectué par un investisseur de l'une des Parties contractantes est assuré contre les risques non commerciaux au titre d'un système spécial, toute subrogation de l'assureur issue des termes de l'Accord d'assurance est reconnue par l'autre Partie contractante.

2.- L'assureur n'est pas autorisé à exercer les droits autres que ceux de l'investisseur.

ARTICLE 6

DEROGATION

Le présent Accord ne déroge pas au respect :

a)- des lois, règlements, procédures ou pratiques administratives ou décisions administratives ou juridiques de l'une ou l'autre Partie contractante ;

- b)- *des obligations légales internationales ou*
- c)- *des obligations assumées par l'une ou l'autre Partie contractante, notamment celles contenues dans un accord d'investissement ou une autorisation d'investissement, quelle que soit la personne dont ils autorisent les investissements ou les activités liés à un traitement plus favorable que celui offert par le présent Accord dans des situations analogues.*

ARTICLE 7

EXCLUSION

- 1.- *Le présent Accord n'exclut pas l'application, par l'une ou l'autre Partie contractante, de mesures nécessaires au maintien de l'ordre public et de la moralité, à l'accomplissement de ses obligations concernant le maintien du rétablissement de la paix et de la sécurité internationales ou la protection de ses propres intérêts fondamentaux en matière de sécurité.*
- 2.- *Le présent Accord n'empêche pas l'une ou l'autre Partie d'adopter des procédures spéciales en rapport avec la création d'investissements, sous réserve que ces procédures ne violent pas l'un quelconque des droits fondamentaux stipulés ci-après.*

ARTICLE 8

FISCALITE

En respectant sa législation fiscale, chaque Partie contractante devrait s'efforcer d'être juste et équitable dans le traitement fiscal des investissements faits par les investisseurs de l'autre Partie contractante

ARTICLE 9

REGLEMENT DES CONFLITS ENTRE L'UNE DES PARTIES ET LES INVESTISSEURS DE L'AUTRE PARTIE

- 1.- *Tout conflit juridique émanant directement d'un investissement entre l'une des Parties contractantes et les investisseurs de l'autre Partie contractante est réglé à l'amiable entre ces Parties.*

- 2.- *Si l'on ne parvient pas à un règlement dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle la question a été soulevée par l'une des Parties, une solution peut être trouvée, suite à une requête soumise par l'une des Parties au conflit à la juridiction compétente dans le territoire ou la zone maritime de laquelle l'investissement est effectué.*

- 3.- *Si le conflit juridique concerne le montant de l'indemnisation stipulé à l'article (3) paragraphe (2) ci-dessous et n'a pas été réglé à l'amiable dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle il avait été soulevé par l'une des Parties au conflit, l'une quelconque des Parties sera habilitée à soumettre ledit conflit à un tribunal arbitral qui doit être composé, pour chaque cas spécifique, de trois membres désignés tel qu'il suit :*

Dans un délai de deux mois, à compter de la date de demande d'arbitrage, chaque Partie désigne un membre du tribunal :

Dans un délai de deux mois à compter de la date de leur nomination, les deux parties désignent un tiers en qualité de Président du tribunal, à condition que ledit Président soit un ressortissant d'un pays ayant des relations diplomatiques avec les deux Parties. Les dispositions de ce paragraphe ne s'appliquent pas lorsque l'investisseur choisit de recourir à la juridiction compétente citée au paragraphe 2 du présent article.

Si ladite nomination n'était pas faite dans les délais précisés au paragraphe (3) du présent article, l'une des Parties au conflit peut inviter le Secrétaire général du Centre international pour le Règlement de Différends relatifs aux investissements (CIRDI) à procéder aux nominations requises.

Le Tribunal prend ses décisions à la majorité des voix et sa décision est définitive et a force exécutoire sur les Parties contractantes. Chaque Partie supporte les honoraires de son arbitre au tribunal et le coût de sa représentation dans les procédures d'arbitrage. Les deux Parties en conflit se partagent à égalité les honoraires du Président du Tribunal et le solde, à

moins que le tribunal n'en décide autrement. Le Tribunal, concernant ses procédures, applique les principes d'arbitrage de la CNUDCI et applique, en ce qui concerne le fond du conflit, les lois du pays contractant sur le territoire ou la zone maritime duquel l'investissement a été fait. Le lieu d'arbitrage sera le siège du Tribunal d'arbitrage permanent à La Haye (Hollande).

ARTICLE 10

REGLEMENT DE CONFLITS ENTRE LES PARTIES

- 1.- *Les deux Parties contractantes s'efforcent, en toute bonne foi et dans un esprit de coopération mutuelle, de parvenir à un règlement rapide de tout conflit relatif à l'interprétation, l'exécution ou la dénonciation du présent Accord. A cet égard, les deux Parties conviennent par la présente de procéder à des négociations directes et objectives pour parvenir à ce règlement. Si le désaccord n'est pas réglé dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle la question a été soulevée par l'une ou l'autre Partie contractante, il peut être soumis à la demande de l'une des Parties à un tribunal arbitral composé de trois membres.*

- 2.- *Dans un délai de deux mois à compter de la date de réception de ladite demande, chaque Partie contractante désigne un arbitre et les deux arbitres nommés désignent à leur tour un*

ressortissant d'un pays tiers en qualité de Président du tribunal. Si l'une des Parties contractantes n'a pas désigné son arbitre dans la période indiquée, l'autre Partie au contrat peut demander au Président de la Cour internationale de justice de désigner un arbitre.

Si les deux arbitres ne parviennent pas à trouver un accord sur le choix du Président dans les deux mois à compter de leur nomination, le Président sera désigné, sur requête de l'une ou l'autre Partie contractante, par le Président de la Cour Internationale de Justice (CIJ).

- 3.- *Si par ailleurs, le Président de la Cour Internationale de Justice (CIJ), se trouve dans l'incapacité d'exercer ses fonctions conformément aux paragraphes (2 et 3) précédents du présent article, ou si le Président de la Cour Internationale de Justice est un ressortissant de l'une des Parties contractantes, le Vice-Président de la Cour internationale de Justice prendra la décision de procéder à la nomination. Toutefois, si le Vice-Président ne peut pas exercer ladite fonction ou s'il est ressortissant de l'une des Parties contractantes, alors le membre le plus ancien après le vice-président prendra la décision de nomination, à condition qu'il ne soit pas ressortissant d'un pays de l'une des Parties contractantes.*

- 4.- *Le tribunal prend ses décisions à la majorité des voix. Ses décisions sont définitives et ont force exécutoire sur les Parties contractantes.*
- 5.- *En ce qui concerne ses procédures, le tribunal applique les principes de la CNUDCI et concernant le fond du différend, applique le règlement du présent Accord et la législation du Droit international chaque fois que de besoin. Le lieu d'arbitrage est La Haye (Hollande) ou Stockholm (Suède).*
- 6.- *Toutes les réclamations doivent être soumises et tous les débats clos dans les huit mois qui suivent la date de désignation du membre tiers sauf stipulation contraire. Le tribunal soumet sa décision dans un délai de deux mois à compter de la date de dépôt des réclamations définitives ou de la date de clôture des sessions ordinaires quel qu'en soit l'ordre de succession.*
- 7.- *Les deux Parties contribuent à part égale aux dépenses du Président, des deux arbitres et aux frais engendrés par les autres procédures. Cependant, le tribunal peut décider de facturer aux Parties une somme plus élevée.*
- 8.- *Il n'est pas permis de soumettre un différend à l'arbitrage du tribunal conformément aux dispositions du présent article, si ce différend a déjà été soumis à l'arbitrage d'un autre tribunal conformément aux dispositions de l'article 9 et s'il est toujours en instruction au niveau de ce tribunal. Cependant, cette situation n'empêche pas les deux Parties de se concerter en vue de négociations directes et constructives.*

ARTICLE 11

ENTREE EN VIGUEUR

- 1.- *L'Accord entre en vigueur au terme des échanges d'instruments de ratification par voie diplomatique. Il reste en vigueur pour une période de dix ans et continue d'être valable à moins qu'il n'y soit mis fin conformément au paragraphe 2 du présent article. Il couvre aussi bien les investissements existant au moment de l'entrée en vigueur que les investissements effectués par la suite.*
- 2.- *L'une ou l'autre Partie contractante peut, par préavis écrit, mettre fin à l'Accord au terme de la période des dix premières années ou à toute autre période subséquente.*
- 3.- *Les deux Parties contractantes peuvent s'accorder à amender l'Accord par un accord écrit. Tout amendement entre en vigueur lorsque chacune des Parties contractantes, après avoir satisfait aux exigences de l'entrée en vigueur d'un tel amendement, l'aura notifié à l'autre.*

4.- *Lorsqu'il est mis fin à l'Accord, les investissements effectués avant cette date et régis par les règles de l'Accord jouissent de la protection établie conformément à cette législation pour une période ultérieure de dix ans à compter de la date de dénonciation.*

FAIT A DAKAR, LE 27 JUIN 2008
EN DEUX EXEMPLAIRES EN LANGUES ARABE ET FRANCAISE,
LES DEUX TEXTES FAISANT EGALEMENT FOI.

*POUR LE GOUVERNEMENT
DE L'ETAT DU QATAR*



*POUR LE GOUVERNEMENT
DE LA REPUBLIQUE DU SENEGAL*

